



جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

عقود التوزيع في القانون الدولي الخاص

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد سيد حسن محمد عفيفي

المدرس المساعد بقسم القانون الدولي الخاص

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

لجنة الحكم على الرسالة

رئيساً

أ.د/ عصام الدين مختار القصبى

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

مشرفاً وعضواً

أ.د/ عبد المنعم زمزم

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

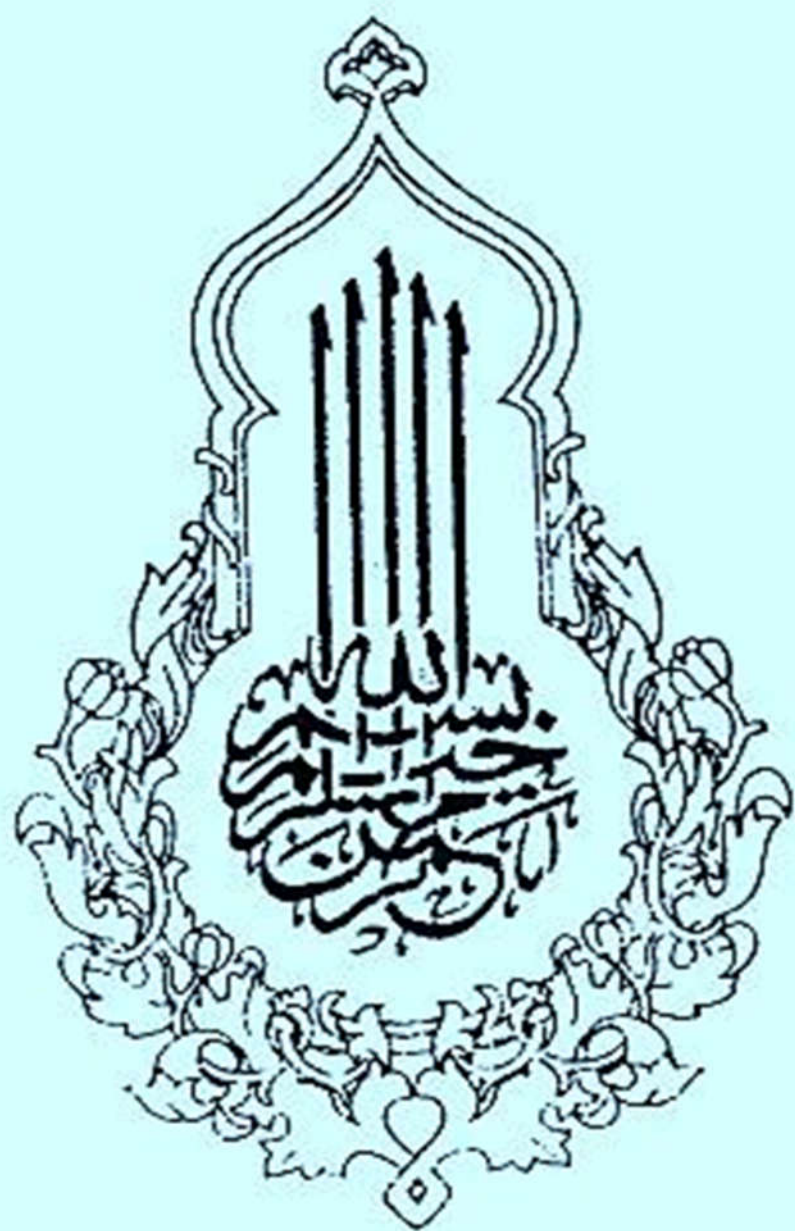
عضواً

أ.د/ محمد صلاح الدين عبد الوهاب

أستاذ مساعد وقائم بأعمال رئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق -

جامعة القاهرة

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (٣٢)

[البقرة]

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ (١١٤)

[طه]



إهداء

إلى أبى وأمى الحبيين، أطال الله فى عمرهما، وإلى أختى
العزیز، شكراً وتقديراً وعرفاناً، هم أصحاب الفضل علىّ ومن
أحيا بصالح دعائهم.

إلى أستاذى الجليل وأبى الروحى، الأستاذ الدكتور عمر
سالم، عميد الكلية، لرعايته الكريمة ونصحه السديد، حفظه
الله ورزقنا دوام الانتفاع بعلمه.

إلى روح الأستاذين: الدكتور محمد أبو سليمان، والدكتور
محمود مصطفى يونس، تعلمنا منهما العلم والتواضع والإخلاص
فى النصيحة، رحمة الله عليهما.



شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله وأصحابه الطيبين الأبرار.

الحمد لله الذى وفقنى إلى إتمام هذا العمل، فله الحمد والفضل والمنة.

عن أبى هريرة مرفوعاً عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال: "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ". وإننى فى هذا المقام أمتثل لقول النبى المصطفى - صلى الله عليه وسلم.

فأتشرف بتوجيه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ فؤاد عبد المنعم رياض، أستاذ القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق - جامعة القاهرة، الذى شرفنى بالإشراف على هذه الرسالة منذ بدايتها وحتى عهد قريب، ولم يدخر جهداً فى نصحي وتوجيهي وإرشادي، حتى جدت ظروف خاصة لسيادته حالت بينه وبين الاستمرار فى الإشراف، فله جزيل الشكر والتقدير.

وأتشرف بتوجيه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ عصام الدين مختار القصبى، أستاذ القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق - جامعة عين شمس، الذى شرفنى بقبوله مناقشة هذه الرسالة، وتحمله عناء قراءتها، والذى استفدت من الاطلاع على أعماله العلمية المتميزة، ولا شك أن ملاحظاته القيمة ستثرى هذا العمل.

وأتشرف بتوجيه خالص الشكر والتقدير إلى مشرفى الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم محمد زمزم، أستاذ القانون الدولى الخاص ووكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة، الذى تشرفت بالتلمذ على يديه منذ كنت طالباً بمرحلة الليسانس، والذى قبل الإشراف على هذه الرسالة، وغمرنى برعايته، ولم يتوان فى إسداء النصيح، وكان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة الفضل فى ظهور تلك الرسالة منذ بدايتها كفكرة وحتى الانتهاء منها، وكانت أعماله العلمية المتميزة خير معين، فله أسمى آيات الشكر والتقدير.

كما أتشرف بتوجيه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذى الدكتور محمد صلاح الدين عبد الوهاب، أستاذ القانون الدولى الخاص المساعد والقائم بأعمال رئيس قسم القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق - جامعة القاهرة، الذى شرفنى بقبوله مناقشة هذه الرسالة، والذى تشرفت بالتلمذ على يديه منذ كنت طالباً بمرحلة الليسانس، واستفدت وأستفيد دوماً من علمه ونصائحه، وأعماله العلمية المتميزة، ولا شك أن ملاحظاته القيمة ستثرى هذا العمل، فله جزيل الشكر والتقدير.

مُقَدِّمَةٌ

١- التعريف بموضوع الدراسة:

تحتاج كافة مسائل القانون الخاص ذات الطبيعة الدولية إلى القانون الدولى الخاص الذى يؤدّى - عبر منهج النزاع ومنهج القواعد الموضوعية ومنهج قوانين البوليس - إلى الوصول إلى تحديد القواعد القانونية التى تنظمها وتعالج مشكلاتها. وتعد مسائل العقود من أبرزها؛ حيث تؤدى الرغبة والحاجة إلى ازدهار التجارة الدولية وتشجيع المبادلات التجارية إلى تنوع الدراسات التى تهدف إلى تحديد القانون أو القواعد الحاكمة لكل مسألة متعلقة بالعقد الدولى فى كافة مراحلها، من تكوينه إلى انقضائه، مرورًا بتنفيذه.

وإذا كانت العقود الدولية متنوعة باختلاف أغراضها، فإن ما يهمنى فى تلك الدراسة هو عقد التوزيع الذى يلجأ إليه المورد ليتمكن من فتح سوق جديد لمنتجاته، أو تعزيز مكانته بسوق يعمل فيه، فالواقع أن المشروعات تسعى إلى بيع منتجاتها خارج بلادها بعدة طرق، ونظرًا لأنها قد تفتقر إلى المعرفة الفنية أو الموارد التى تمكنها من التوسع إلى سوق بلد ما، فقد تفضل حينئذٍ تعيين موزعين لها فيه^(١). وتتبدى الأهمية الكبرى لعقد التوزيع فى غرضه وأنماطه، وتحتاج إلى تمييزه عن غيره من العقود التى تحقق ذات الهدف.

وبيان ذلك أنه حين يرغب مورد المنتجات - سواء أكان منتجها أم مجرد معيد بيع لها - فى ترويج وبيع بضائعه بدولة أخرى خلاف الدولة التى يمارس بها نشاطه، فإن العديد من الطرق تكون متاحة أمامه؛ مثل تعيين ممثل محلى له تربطه به علاقة عمل، أو المشاركة فى مشروع مشترك مع شريك محلى، أو تعيين وكيل يمثله، أو البيع لأى مستورد يطلب منه بضائعه كل فترة، أو إبرام عقد فرانشير مع شخص محلى يسعى للاستفادة من اسم المورد متى كان مشهورًا، أو تعيين موزع له.

ويعد الاختيار الأخير - أى تعيين موزع - الأقل تكلفة من غيره من العلاقات المستمرة، فهو يضمن تحقيق نوع من التعاون بين أطرافه، ويجد الموزع فيه غايته؛ إذ يضمن عقد التوزيع له عادةً استمرارية توريد المنتجات كلما احتاجها، ويحقق ربحه من فرق الثمن الذى سيدفعه للمورد والثمن

(1) Rosalind Kellaway, Negotiating International Agency and Distribution Agreements, Release 3, Sweet & Maxwell, London, 2002, para. 1-1.

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	٥
الباب الأول: الإطار القانوني لعقد التوزيع	١٢
الفصل الأول: التعريف بعقد التوزيع	١٤
المبحث الأول: ماهية عقد التوزيع	١٥
المطلب الأول: تعريف عقد التوزيع وخصائصه	١٦
المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في عقد التوزيع	٣٠
الفرع الأول: المنتجات	٣٠
الفرع الثاني: الثمن	٣١
الفرع الثالث: نطاق التوزيع من حيث المكان أو العملاء	٣٣
الفرع الرابع: حقوق الملكية الفكرية	٣٣
الفرع الخامس: المدة الزمنية	٣٤
الفرع السادس: شروط البيع	٣٥
المطلب الثالث: تجارية عقد التوزيع	٣٧
المطلب الرابع: دولية عقد التوزيع	٤١
المطلب الخامس: مدى توازن القوة التفاوضية بين طرفي عقد التوزيع	٥٦
المبحث الثاني: صور عقد التوزيع	٦١
المطلب الأول: عقد التوزيع الحصري	٦٢
المطلب الثاني: عقد التوزيع العادي أو بدون شرط الحصرية	٦٨
المطلب الثالث: عقد التوزيع الانتقائي	٦٩
المبحث الثالث: تمييز عقد التوزيع عما يشابهه من عقود	٧٣
المطلب الأول: عقد التوزيع وعقد الوكالة	٧٤
المطلب الثاني: عقد التوزيع وعقد السمسرة	٧٨
المطلب الثالث: عقد التوزيع وعقد العمل	٧٩
المطلب الرابع: عقد التوزيع وعقد الفرانشيز	٨١

٨٥	المطلب الخامس: عقد التوزيع والمشروع المشترك.....
٨٦	الفصل الثاني: الأداءات الرئيسية في عقد التوزيع
٨٨	المبحث الأول: الأداءات الرئيسية للمورد.....
٨٩	المطلب الأول: الالتزام قبل التعاقد بالتبصير.....
٩٤	المطلب الثاني: إمداد الموزع بالمعلومات المهمة أثناء سريان العقد.....
٩٦	المطلب الثالث: احترام النطاق الجغرافي للتعاقد.....
٩٧	المطلب الرابع: التزويد بالمنتجات محل العقد.....
١٠٠	المطلب الخامس: إخطار الموزع عند تغير قدرته التوريدية.....
١٠١	المطلب السادس: المساعدة في ترويج وتوزيع المنتجات.....
١٠٤	المطلب السابع: الترخيص للموزع ببعض حقوق الملكية الفكرية.....
١٠٧	المبحث الثاني: الأداءات الرئيسية للموزع.....
١٠٨	المطلب الأول: تزويد المورد بالمعلومات المهمة أثناء سريان العقد.....
١١٠	المطلب الثاني: شراء المنتجات من المورد.....
١١٢	المطلب الثالث: الأداءات المتعلقة بالمنتجات.....
١١٥	المطلب الرابع: الأداءات المتعلقة بالحصري وعدم منافسة المورد.....
١٢٠	المطلب الخامس: الأداءات المتعلقة بتسويق المنتجات وبيعها.....
١٢٠	الفرع الأول: تسويق المنتجات.....
١٢٢	الفرع الثاني: إخطار المورد بالتغيرات القانونية وعلاقتها بتوزيع المنتجات.....
١٢٣	الفرع الثالث: الالتزام بتحقيق حد أدنى من المبيعات.....
١٢٤	الفرع الرابع: الاحتفاظ بمخزون احتياطي من البضائع.....
١٢٥	الفرع الخامس: عدم الظهور بمظهر الوكيل أمام العميل.....
١٢٦	المطلب السادس: تقديم الخدمات المتعلقة بالبيع.....
١٢٨	المطلب السابع: حماية حقوق الملكية الفكرية.....
١٣٠	المطلب الثامن: الحفاظ على سرية المعلومات والمعرفة الفنية.....
١٣٢	المطلب التاسع: الالتزام بتوجيهات المورد.....
١٣٣	الباب الثاني: تحديد القانون الواجب التطبيق على عقد التوزيع
١٣٧	الفصل الأول: إعلاء سلطان إرادة طرفي عقد التوزيع في تحديد قانون العقد

١٣٨	المبحث الأول: اختيار طرفي عقد التوزيع الدولي للقانون واجب التطبيق في ضوء النظرية الشخصية.....
١٣٩	المطلب الأول: مضمون النظرية الشخصية ونتائجها.....
١٣٩	الفرع الأول: مضمون النظرية الشخصية.....
١٤١	الفرع الثاني: النتائج المترتبة على النظرية الشخصية.....
١٤٣	الفرع الثالث: تقدير النظرية الشخصية.....
١٤٦	المطلب الثاني: النظرية الشخصية في التطبيق.....
١٤٦	الفرع الأول: النظرية الشخصية والتوجهات في التحكيم التجاري الدولي.....
١٥٣	الفرع الثاني: أثر النظرية الشخصية في قانون التحكيم المصري.....
١٥٧	الفرع الثالث: أثر النظرية الشخصية في قانون التحكيم الإنجليزي.....
١٥٩	الفرع الرابع: أثر النظرية الشخصية على كل من لائحة واتفاقية روما.....
١٦٥	الفرع الخامس: أثر النظرية الشخصية في المادة ١٩ من القانون المدني المصري.....
١٦٧	المبحث الثاني: مبدأ الكفاية الذاتية لعقد التوزيع.....
١٦٨	المطلب الأول: مفهوم مبدأ الكفاية الذاتية لعقد التوزيع وأساسه القانوني.....
١٧٢	المطلب الثاني: رفض مبدأ الكفاية الذاتية.....
١٧٧	الفصل الثاني: خضوع عقد التوزيع لحكم القانون وفقاً للنظرية الموضوعية.....
١٧٨	المبحث الأول: اختيار طرفي عقد التوزيع للقانون واجب التطبيق وفقاً للنظرية الموضوعية.....
١٧٩	المطلب الأول: مضمون النظرية الموضوعية ونتائجها.....
١٧٩	الفرع الأول: مضمون النظرية الموضوعية.....
١٨١	الفرع الثاني: النتائج المترتبة على النظرية الموضوعية.....
١٨٦	الفرع الثالث: تقدير النظرية الموضوعية.....
١٨٨	المطلب الثاني: النظرية الموضوعية في التشريع.....
١٨٩	الفرع الأول: قانون التحكيم المصري وقانون التحكيم الإنجليزي.....
١٩١	الفرع الثاني: القانون المدني المصري.....
١٩٢	الفرع الثالث: لائحة واتفاقية روما.....
٢٠١	المبحث الثاني: القانون واجب التطبيق على عقد التوزيع في حالة غياب اتفاق طرفيه.....
٢٠٢	المطلب الأول: ضوابط إسناد عقد التوزيع.....

٢٠٢	الفرع الأول: إسناد عقد التوزيع لقانون الدولة الأوثق صلة به وفقاً للمعايير التقليدية.....
٢٠٧	الفرع الثاني: الاستناد إلى فكرة الأداء المميز كضابط لاختيار القانون الواجب التطبيق.....
٢١١	المطلب الثاني: الوضع أمام القضاء والتحكيم.....
٢١١	الفرع الأول: الوضع أمام القضاء المصرى والوضع فى ظل لائحة روما (١).....
٢٢٠	الفرع الثاني: الوضع أمام هيئات التحكيم.....
٢٢٦	الفصل الثالث: دور القواعد المادية فى إطار عقد التوزيع.....
٢٢٧	المبحث الأول: القواعد المادية المنتمية للنظام القانونى لدولة عقد التوزيع.....
٢٢٨	المطلب الأول: التعريف بالقواعد المادية.....
٢٣٠	المطلب الثاني: التشريع والقضاء كمصدرين للقواعد المادية المنظمة لعقد التوزيع.....
٢٣٠	الفرع الأول: التشريع.....
٢٣٢	الفرع الثاني: القضاء.....
	المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية ومدى انطباق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولى للبضائع
٢٣٣	على عقد التوزيع.....
٢٤٥	المبحث الثاني: القواعد المادية اللاوطنية وعقد التوزيع.....
٢٤٦	المطلب الأول: عادات وأعراف التجارة الدولية Lex Mercatoria.....
٢٦٦	المطلب الثاني: مشروعات التعبير عن المبادئ والقواعد الحاكمة لعقود التجارة الدولية وعقد التوزيع....
٢٧٨	الباب الثالث: نطاق القانون الواجب التطبيق على عقد التوزيع.....
٢٨٠	الفصل الأول: المسائل الخاضعة لقانون العقد والمسائل الخارجة عنه.....
٢٨١	المبحث الأول: تكوين عقد التوزيع.....
٢٨٢	المطلب الأول: المسائل الموضوعية فى تكوين عقد التوزيع.....
٢٩٢	المطلب الثاني: شكل عقد التوزيع.....
٣٠٣	المطلب الثالث: آثار البطلان.....
٣٠٨	المبحث الثاني: طرفا عقد التوزيع.....
٣٠٩	المطلب الأول: أهلية طرفى عقد التوزيع فى إبرامه.....
٣١١	الفرع الأول: القاعدة العامة لأهلية الأفراد فى القانون المصرى.....
٣١٥	الفرع الثاني: القاعدة العامة لأهلية الأفراد فى القانون الإنجليزى.....

٣١٦	الفرع الثالث: الدفع بالجهل المغتفر بالقانون الأجنبي (الاستثناء على القاعدة العامة في الأهلية)
٣١٨	الفرع الرابع: "أهلية" الشخص الاعتباري
٣٢١	المطلب الثاني: إبرام عقد التوزيع عبر وكلاء (الوكالة)
٣٢٥	المبحث الثالث: الالتزامات الناشئة عن عقد التوزيع: تفسيراً وتنفيذاً وانقضاءً
٣٢٧	المطلب الأول: التفسير
٣٣٠	المطلب الثاني: التنفيذ
٣٣٥	المطلب الثالث: انقضاء الالتزام
٣٤٢	المطلب الرابع: نتائج الإخلال بالالتزامات التعاقدية (المسؤولية العقدية)
٣٥٠	الفصل الثاني: نطاق القانون الواجب التطبيق في ضوء فكرة النظام العام الدولي وقوانين البوليس
٣٥١	المبحث الأول: نطاق القانون الواجب التطبيق وفكرة النظام العام الدولي
٣٥٢	المطلب الأول: تطبيقات للنظام العام في شأن عقد التوزيع
٣٥٦	المطلب الثاني: استبعاد القانون الأجنبي واجب التطبيق على عقد التوزيع إعمالاً لقاعدة المجاملة/ النظام العام الإنجليزية
٣٦٠	المبحث الثاني: التعريف بقوانين البوليس في سياق عقد التوزيع
٣٦١	المطلب الأول: مفهوم قوانين البوليس
٣٦٧	المطلب الثاني: تحديد قوانين البوليس
٣٧٤	المطلب الثالث: قوانين البوليس والنظام العام
٣٧٧	المطلب الرابع: أمثلة لقوانين البوليس ذات الصلة بعقد التوزيع
٣٨٣	المطلب الخامس: قواعد المنافسة ذات الصلة
٣٨٩	المبحث الثالث: تطبيق قوانين البوليس في إطار عقد التوزيع
٣٩٠	المطلب الأول: تطبيق القضاء الوطني لقوانين البوليس
٣٩٠	الفرع الأول: قوانين البوليس التي تنتمي لقانون القاضى
٣٩٧	الفرع الثاني: قوانين البوليس التي تنتمي للقانون واجب التطبيق
٤٠٥	الفرع الثالث: قوانين البوليس التي تنتمي لدولة ثالثة
٤١٣	المطلب الثاني: تطبيق هيئات التحكيم لقوانين البوليس
٤١٨	الباب الرابع: تسوية منازعات عقود التوزيع

٤٢٠	الفصل الأول: القواعد الخاصة بالاختصاص القضائي الدولي بخصوص منازعات عقود التوزيع.....
٤٢٢	المبحث الأول: التعريف بلائحة بروكسل ونطاق تطبيقها.....
٤٢٣	المطلب الأول: التعريف بلائحة بروكسل.....
٤٢٧	المطلب الثاني: نطاق تطبيق لائحة بروكسل.....
٤٣٠	المبحث الثاني: الاختصاص المبني على صلة بين المدعى عليه ودولة القاضى.....
٤٣١	المطلب الأول: الاختصاص فى ظل لائحة بروكسل المبني على الإقامة فى المملكة المتحدة (كدولة عضو).. المطلب الثاني: اختصاص المحاكم المصرية استناداً إلى توطن أو إقامة المدعى عليه المعتادة بمصر أو جنسيته المصرية.....
٤٣٤	الفرع الأول: مصر هى موطن أو محل إقامة المدعى عليه.....
٤٣٨	الفرع الثانى: حمل المدعى عليه للجنسية المصرية.....
٤٤٠	المبحث الثالث: الاختصاص المبني على صلة بين الالتزام ودولة القاضى.....
٤٤١	المطلب الأول: وجود مكان التنفيذ بالمملكة المتحدة كسبب لاختصاص محاكمها.....
٤٥٢	المطلب الثانى: اختصاص المحاكم المصرية بسبب نشأة أو تنفيذ الالتزام أو وجوب تنفيذه بمصر.....
٤٥٤	المبحث الرابع: الاختصاص المبني على قبول الأطراف لاختصاص المحكمة.....
٤٥٥	المطلب الأول: الاتفاق على اختصاص قضاء دولة القاضى.....
٤٧٢	المطلب الثانى: الخضوع الاختيارى لقضاء دولة القاضى.....
٤٧٦	المبحث الخامس: مدى انطباق المادة (٨٧ / ١) من قانون التجارة المصرى على عقود التوزيع.....
٤٧٧	المطلب الأول: الطبيعة القانونية للمادة (٨٧ / ١) ومجال انطباقها.....
٤٨٤	المطلب الثانى: جزاء مخالفة المادة (٨٧ / ١).....
٤٨٦	الفصل الثانى: التحكيم وعقود التوزيع.....
٤٨٧	المبحث الأول: مدى إمكانية خضوع المنازعات الناشئة عن عقود التوزيع للتحكيم..... المطلب الأول: الاتجاه المتشدد: عدم قابلية بعض منازعات التوزيع للخضوع للتحكيم non-arbitrability.....
٤٩١	الفرع الأول: عرض مضمون الاتجاه.....
٤٩٨	الفرع الثانى: القانون واجب التطبيق على قابلية المنازعات للخضوع للتحكيم.....
٥٠٦	المطلب الثانى: قابلية منازعات التوزيع للتحكيم فيها مع المراقبة.....

٥٠٦	الفرع الأول: الاتجاه الثاني: احتمالية عدم تطبيق قوانين البوليس كأساس لرفض إنفاذ اتفاق التحكيم....
٥٠٨	الفرع الثاني: الاتجاه الثالث: إحالة كل الرقابة إلى مرحلة ما بعد صدور الحكم التحكيمى.....
٥١٩	المبحث الثاني: التطبيق العملى للتحكيم فى منازعات عقود التوزيع.....
٥٢٠	المطلب الأول: قضايا تحكيمية وفقاً لقواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية.....
٥٣٠	المطلب الثانى: قضايا تحكيمية وفقاً لقواعد تحكيم غرفة ستوكهولم للتجارة.....
٥٣٦	الخاتمة
٥٣٦	أولاً: نتائج الدراسة.....
٥٤١	ثانياً: التوصيات.....
٥٤٣	الملاحق
٥٤٣	نموذج عقد توزيع حصرى (المصدر موقع LEXISNEXIS).....
٥٥٧	نموذج عقد توزيع انتقائى (المصدر موقع LEXISNEXIS).....
٥٦٩	قائمة المراجع
٥٦٩	أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية.....
٥٧٥	ثانياً: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية.....
٥٨٣	ثالثاً: المراجع باللغة الفرنسية.....
٥٨٥	رابعاً: المواقع الإلكترونية.....
٥٨٦	الفهرس